

حرب اقتصادية مضادة

تشن وسائل الاعلام الاسرائيلية والصهيونية حملة شعواء ضد استخدام العرب لرؤوس اموالهم في معركتهم السياسية، رغم ان اسرائيل والمؤسسة الصهيونية العالمية تستخدمان النفوذ الاقتصادي لخدمة أهداف اسرائيل السياسية منذ زمن بعيد . وقد كشفت مجلة « نايم » الاميركية (١٩٧٥/٣/١٠) جانبا من هذه الممارسة الصهيونية ضد كل سياسي اميركي يدلي بتصريح في غير صالح اسرائيل من وجهة نظر يهودية - اميركية ، كما حدث ، مثلا ، مع السناتور شارل بيرسي من ولاية ايلينوى ، ومع السناتور جوليان بوند من ولاية جورجيا وغيرهما . وبينما تنهم أبنوا الدعاية الصهيونية كل من يؤيد العرب ... « باللااخلاقية » و« بالسجود لدولارات العرب » ، فان المجلة المذكورة تكشف في تحقيقاتها عن الضغوط التي يمارسها ال « لوبي » اليهودي في الكونغرس الاميركي ولدرجة يبدو معها وكأنه « لا يوجد فرق بين جرى رفع الحد الأدنى للاجور وبين تزويد اسرائيل بالسلح » (المصدر نفسه) .

رغم ذلك ، من الملاحظ الآن ان اسرائيل والمؤسسة الصهيونية العالية تمارسان ضغوطا أشد لمحاولة كبح النفوذ الاقتصادي العربي المتزايد في الغرب ، وللدن من تأثير المقاطعة العربية لاسرائيل . ويؤكد معظم المعلقين الاسرائيليين انه « من المهم ان ننظر الى الحرب الاقتصادية العربية على انها معركة ضد مجرد وجودنا ، مثل المعركة العسكرية والمعركة الدبلوماسية » (من افتتاحية هارتس ، ١٩٧٥/٣/٥) .

وأهم ما تعول عليه اسرائيل في هذه « الحرب المضادة » يهود الولايات المتحدة ، اذ « يجب استخدام اليهود في المقاطعة المضادة ويجب ان يوافق ذلك اعلام جيد » (من افتتاحية دانار ، ١٩٧٥/٣/١٠) . وقد اقترح الجنرال المتقاعد حايم هرتسوغ (في مقال له في هارتس ، ١٩٧٥/٣/٦) « اقامة منظمة يهودية اقتصادية لشن هجوم مضاد ضد الحرب الاقتصادية العربية ... فالشعب اليهودي متحمس لئله هذه الحرب ، وعلى اسرائيل ان تزوده بالقيادة وبالتوجيه وان تقف امام التهديد بثقة وكبرياء » .

ويبدو ان ضغط المنظمات الصهيونية في الولايات

قبيل تصريح الرئيس الاميركي فورد ضد « التمييز الاقتصادي المناقض للتقاليد الاميركية » ، ان « عشرات البنوك والشركات الاميركية تمارس اساليب التمييز النازية ضد اليهود ، لكي تتمكن من الاتجار مع الدول العربية ... » (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٦) ، وكانت المنظمة قد أعلنت أيضا ان ٧٧ شركة اميركية اتبعت اجراءات ضد اليهود، وهناك أكثر من الف شركة أخرى « يعتقد » انها تتبع نفس السياسة ، وان سلاح الهندسة الاميركي يمتنع عن استخدام اليهود (المصدر نفسه) .

واستمرت « لجنة مكافحة التشهير » التابعة لمنظمة « بني بريت » بعقد مؤتمراتها الصحفية « وكشف ملفاتها [للدلالة] على استعداد واسع لدى رجال صناعة اميركيين لان يكونوا شركاسريين، في مؤامرة عربية لعزل اسرائيل عن حليفتهما الرئيسية ، الولايات المتحدة الاميركية ، ولد « تطهر » شركات ذات علاقة تجارية مع اليهود ، من اليهود العاملين معها ... وهناك شركات كثيرة ، في كل الميادين ، ترفض التعامل مع اسرائيل واليهود ، خارقة بذلك قوانين التصدير الاميركية وقانون حقوق المواطن ضد التمييز لعام ١٩٦٤ » (فيليب بن - معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٨) . ومن الشركات والمؤسسات الاميركية التي تقاطع اسرائيل ، بحسب تقارير « بني بريت » ، والتي نقلت اسماءها الصحف الاسرائيلية : (١) بنك شيز منهان ، (٢) سلاح الهندسة الاميركي (آرمي كوربوريشن اوف انجينيرينغ) ، (٣) شركة الاستخبار الخاصة فيها وراء البحار (اوفر سيز برايفت انفرستمينت كوربوريشن) ، (٤) خدمات المدارس الدولية (انترناشيونال سكول سيرفيس) ، (٥) خدمات الرهن العقاري المضمون (غارانتيد مورتغيج سيرفيس) ، (٦) شركة اسلاند الكيماوية، (٧) باسيفيك بامب كوربوريشن ، (٨) هوسبيتال كوربوريشن اوف اميركا وغيرها (المصدر نفسه) . وذكرت مصادر اسرائيلية أخرى ان هناك أربعة بنوك اميركية تنفذ تعليمات المقاطعة العربية « بدقة » ، وهي (١) فيرست سيتي بانك اوف نيويورك، (٢) فيرست ناشيونال بانك اوف شيكاغو، (٣) كيميكال بانك ، (٤) ارفينغ تروست كومباتي ، مشيرة ان بنك شيز منهان يرفض فتح فرع له في اسرائيل (دانار ، ١٩٧٥/٣/٧) .